

Distr.: General  
26 June 2023  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح للمشاركة  
لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة  
لمكافحة الفساد

فيينا، 4-8 أيلول/سبتمبر 2023

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت\*

تنفيذ الفصل الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد: الدروس المستفادة والممارسات

الجيدة والتحديات القائمة

التقدم المحرز في تنفيذ الولايات المنوطة باجتماع الخبراء الحكومي الدولي  
المفتوح للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة  
لمكافحة الفساد

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

1- قرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 2/4، المعنون "عقد اجتماعات خبراء حكوميين مفتوحة للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي"، أن يعقد اجتماعات خبراء حكومية دولية مفتوحة للمشاركة بشأن التعاون الدولي لإسداء المشورة إليه وتقديم المساعدة له فيما يتعلق بتسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة.

2- وفي القرار نفسه، قرر المؤتمر أيضاً أن تتجز اجتماعات الخبراء الوظائف التالية: (أ) مساعدة المؤتمر على اكتساب معارف تراكمية في مجال التعاون الدولي؛ و(ب) مساعدة المؤتمر على تشجيع التعاون بين المبادرات القائمة ذات الصلة، الثنائية منها والإقليمية والمتعددة الأطراف، والإسهام في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتوجيه من المؤتمر؛ و(ج) تيسير تبادل الخبرات بين الدول باستبانة التحديات وتعميم المعلومات عن الممارسات الجيدة الواجب اتباعها لتعزيز القدرات على الصعيد الوطني؛ و(د) بناء الثقة وتشجيع التعاون بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلب، بتنظيم لقاءات تجمع بين

\* CAC/COSP/EG.1/2023/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

170723 170723 V.23-12326 (A)



السلطات المختصة وهيئات مكافحة الفساد والممارسين العاملين في مجال المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين؛ (هـ) مساعدة المؤتمر على استبانة احتياجات الدول في مجال بناء القدرات.

3- وعُقدت اجتماعات الخبراء السنوية من الأول إلى الحادي عشر في الفترة من عام 2012 إلى عام 2022.

4- وقد دعا المؤتمر الدول الأطراف، في الفقرة 8 من قراره 2/8، إلى مواصلة تعزيز وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع الفساد ومكافحته، وفقاً للفقرة الفرعية 1 (ب) من اتفاقية مكافحة الفساد، بغية تيسير تنفيذ الفقرة 43 من الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، وعملاً بقراري المؤتمر 1/8 و6/8 والتوصيات المتفق عليها في اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الثامن المفتوح للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار الاتفاقية، المعقود في أيار/مايو 2019 (انظر الوثيقة CAC/COSP/EG.1/2019/4)، شجعت الدول الأطراف على مواصلة تزويد الأمانة بمعلومات عن التحديات القائمة والممارسات الجيدة في مجال التعاون الدولي وعن المواضيع الأخرى المبيّنة في قرارات المؤتمر وتوصيات اجتماعات الخبراء، من أجل أن تواصل الأمانة عملها التحليلي المتعلق بالتحديات القائمة في مجال التعاون الدولي المستند إلى الاتفاقية والمتصل بتنفيذ الفصل الرابع. وتماشياً مع توصيات الاجتماع نفسه، شجعت الدول الأطراف أيضاً على تبادل المعلومات عن متطلباتها القانونية المتعلقة بالتعاون الدولي، وكذلك المعلومات الإحصائية والأمثلة المتصلة بالتعاون الدولي في قضايا الفساد العابرة للحدود الوطنية.

5- وطلب المؤتمر، في الفقرة 18 من قراره 3/9، إلى اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار الاتفاقية وهيئات الفرعية الأخرى ذات الصلة إدراج موضوع للمناقشة في اجتماعاتها المقبلة بشأن كيفية تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنفيذ الاتفاقية. وفي الفقرة 19 من القرار نفسه، طلب المؤتمر إلى الأمانة مواصلة جمع وتحليل ونشر المعلومات عن الممارسات الجيدة في مجال تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والوصول إليها واستخدامها في مجال منع الفساد ومكافحته، مع مراعاة الخبرة الفنية الموجودة في منظومة الأمم المتحدة، وطلب أيضاً إلى الأمانة أن تقدم تقارير عن تلك الجهود إلى الهيئات الفرعية ذات الصلة.

6- وعلاوة على ذلك، دعت الدول الأطراف، في الفقرة 6 من القرار 5/9، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) إلى التشاور مع مجموعة متنوعة من الجهات من بينها الدول الأطراف، بما في ذلك سلطاتها المعنية بمكافحة الفساد والتي تتمتع بالخبرات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، لإثراء عملية التطوير المقترحة لمركز إلكتروني متكامل تابع لشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد من أجل توفير منتدى للتعاون قد يتضمن منصة آمنة للاتصال السري بين أعضاء الشبكة، وإلى إبقاء الدول الأطراف على علم بمدى التقدم الذي يحرزه في هذا الصدد.

7- وعلاوة على ذلك، أوعز المؤتمر، في قراره 1/9 المعنون "إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها"، إلى اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي بأن يقوم، بدعم من الأمانة، بما يلي: (أ) جمع المعلومات التي تقدمها الدول الأطراف على أساس طوعي عن أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بالتعاون الدولي على مكافحة الفساد في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها؛ و(ب) تحليل المعلومات الواردة بهدف وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف للنهوض بجهود منع الفساد واستبانتته والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها؛ وطلب صياغة مبادئ توجيهية بشأن الفساد في أوقات الطوارئ.

8- وبالإضافة إلى ذلك، طلب المؤتمر في قراره 2/9 المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي: متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية

العامّة من أجل مكافحة الفساد"، إلى المكتب إعداد تقرير شامل للمؤتمر عن حالة تنفيذ الاتفاقية بعد الانتهاء من مرحلة الاستعراض الحالية، مع مراعاة المعلومات المتعلقة بالثغرات والتحديات والعقبات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال منع الفساد ومكافحته والتعاون الدولي واسترداد الموجودات منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ. وطلب المؤتمر كذلك إلى الأمانة أن تواصل، حسب الاقتضاء، إجراء ما يلزم من دراسات استقصائية بشأن مسائل معينة تتعلق بالثغرات والتحديات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال المنع والتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي واسترداد الموجودات وإعادتها؛ مثل المساهمات بشأن الممارسات الجيدة والنقد المحرز بشأن استخدام آليات التعاون الدولي بموجب الاتفاقية.

9- وقد أعدت هذه الوثيقة من أجل اطلاع اجتماع الخبراء على حالة تنفيذ توصياته وقرارات المؤتمر المتعلقة بالتعاون الدولي. والغرض منها هو مساعدة اجتماع الخبراء الثاني عشر في مداولاته وفي تحديد أنشطته المقبلة.

## ثانياً- لمحة عامة على حالة تنفيذ توصيات اجتماع الخبراء والولايات الصادرة عن مؤتمر الدول الأطراف

10- ركزت اجتماعات الخبراء السابقة على ثلاثة مواضيع رئيسية، تماشياً مع ولايات الاجتماعات الواردة في قرار المؤتمر 2/4 وهي: (أ) اكتساب معارف تراكمية؛ و(ب) بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلب؛ و(ج) المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات.

### ألف- اكتساب المعارف التراكمية

#### 1- التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية

11- عملاً على تنفيذ الولايات المنبثقة عن القرارين 3/9 و5/9 الصادرين عن المؤتمر، أعدت الأمانة استبياناً تطلب فيه معلومات من الدول الأطراف عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التعاون الدولي المتعلق بجرائم الفساد، بهدف استخدام المدخلات الواردة منها كأساس لمذكرة تستبين الممارسات الجيدة في مجال تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والوصول إليها واستخدامها في هذا المجال. وجمع الاستبيان أيضاً معلومات حول عملية التطوير المقترحة لمركز إلكتروني متكامل تابع لشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد. وقد أرسلت مذكرة شفوية تتضمن الاستبيان إلى الدول الأطراف بتاريخ 1 حزيران/يونيه 2023.

12- وحللت الأمانة الردود التي قدمتها الدول الأطراف. وأتيحَت الملاحظات المنبثقة عن تحليل المعلومات الواردة من الدول الأطراف من خلال ورقة اجتماع معنونة "التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (CAC/COSP/EG.1/2023/CRP.1).

#### 2- جمع المعلومات عن أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بالتعاون الدولي على مكافحة الفساد

##### في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها

13- أوعز المؤتمر، في قراره 1/9، إلى اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي، بأن يقوم، بدعم من الأمانة، بجمع وتحليل المعلومات التي تقدمها الدول الأطراف على أساس طوعي عن أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بالتعاون الدولي على مكافحة الفساد في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها، بهدف وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف للنهوض بجهود منع الفساد واستبانتته والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها.

14- وفي القرار نفسه، قرر المؤتمر كذلك أن يدرج اجتماع الخبراء الحادي عشر في جدول أعماله موضوعاً بشأن "تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف للنهوض بجهود منع الفساد واستبانتته والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها".

15- وفي القرار نفسه أيضاً، دعا المؤتمر الأمانة إلى أن تعد، في حدود الموارد المتاحة، تقريراً عن الصلات القائمة بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة، وخصوصاً الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما فيها غسل الأموال، في أوقات منها أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها. وسوف يستند التقرير إلى المعلومات الطوعية المقدمة من الدول الأطراف، ويقدم إلى المؤتمر في دورته العاشرة.

16- وعملاً بالولايات المذكورة أعلاه، أصدرت الأمانة ورقة اجتماع بعنوان "أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بالتعاون الدولي على مكافحة الفساد في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها، والجهود المبذولة لمواصلة استكشاف وتعزيز المعرفة بالصلات القائمة بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة" (CAC/COSP/EG.1/2022/CRP.1)، أُنيت لاجتماع الخبراء الحادي عشر. واستتدت ورقة الاجتماع إلى المعلومات التي قدمتها 23 دولة من الدول الأطراف رداً على مذكرة شفوية أرسلتها الأمانة في 27 تموز/يوليه 2022 تدعوها فيها إلى تقديم مساهمات. وشجعت الدول الأطراف على أن تتبنى، في سياق الرد على أسئلة الاستبيان، منظوراً واسعاً فيما يتعلق بأوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها، يشمل حالات الطوارئ الإنسانية، والكوارث الطبيعية، وحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وحالات الطوارئ الصحية، مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأُنيت الردود المقدمة عبر شبكة الإنترنت، بما في ذلك أربع ردود وردت بعد مرور الموعد النهائي. وقدمت الدول الأطراف المعلومات ذات الصلة من خلال ردها على الاستبيان، وشملت أمثلة على التدابير التي اتخذتها للنهوض بجهود منع الفساد واستبانتته والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه، سواء على الصعيد المحلي أو الصعيد عبر الوطني، في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي. وتضمنت غالبية الردود معلومات عن مخاطر الفساد وأنماطه، بما يشمل العناصر عبر الوطنية، في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها. وأبرزت الدول أيضاً عدداً من الضمانات والتدابير المتخذة للتصدي للفساد من خلال وسائل وآليات مختلفة على المستويات المحلية ومن خلال التعاون الدولي، والآراء وجهات النظر بشأن فعالية أساليب وأطر التعاون الدولي في التصدي للفساد في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها. وتمثلت التدابير المهمة التي جرى إبرازها باستمرار في استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجمع البيانات والإحصاءات من أجل تتبع وتحليل الاتجاهات المتعلقة بالتعاون الدولي في تلك السياقات، ووسائل التعاون غير الرسمية، واستخدام شبكات الممارسين. كما أشير إلى تقديم التدريب للموظفين العموميين وإبرام اتفاقات تتضمن أحكاماً تتعلق بحالات الطوارئ. وتبادلت الدول الأطراف أيضاً معلومات عن التدابير الوقائية الرئيسية المتخذة للتصدي للفساد على الصعيد المحلي.

17- وخلال الدورة الحادية عشرة لاجتماع الخبراء، نظم المكتب حلقة نقاش حول تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها. وتبادل ثمانية من المناظرين وجهات نظرهم وتجاربهم في التصدي للفساد في أوقات الطوارئ. ورحبت الوفود بالعروض المقدمة وشاركت ردها الرئيسية والدروس المستفادة والممارسات الجيدة على المستويات المحلية والدولية والمتعددة الأطراف.

18- وبناءً على ورقة الاجتماع والمناقشات التي جرت خلال اجتماع الخبراء الحادي عشر، عقد المكتب وهيئة الرقابة الإدارية في مصر اجتماع خبراء يومي 12 و13 كانون الأول/ديسمبر 2022 في القاهرة، مصر، من أجل توجيه المداولات التالية الهادفة إلى وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف للنهوض بجهود منع الفساد واستبانتته والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها. وحضر اجتماع الخبراء 52 خبيراً من الهيئات القضائية وأجهزة إنفاذ القانون وسلطات مكافحة الفساد والمؤسسات الحكومية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وعمل الاجتماع على: (أ) تعزيز

توضيح سياق مشهد الطوارئ، بما في ذلك التحديات ومخاطر الفساد والقيود المؤسسية التي قد تؤثر على فعالية تدابير التصدي للأزمات والتعافي منها؛ و(ب) استبانة تدابير الاستجابة الرئيسية والدروس المستفادة والممارسات الجيدة للتصدي للفساد وتعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف في أوقات الطوارئ، من أجل توجيه المسائل المواضيعية التي ينبغي تناولها في المبادئ التوجيهية؛ و(ج) توفير إرشادات لعملية وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة لكي ينظر فيها اجتماع الخبراء في نهاية المطاف من أجل تعزيز التعاون الدولي.

19- واستناداً إلى نتائج اجتماع الخبراء والمداولات المذكورة أعلاه، أعدت الأمانة مشروعاً أولياً للمبادئ التوجيهية غير الملزمة، وأجرت المزيد من المشاورات المركزة مع فريق الخبراء الذي حضر الاجتماع في القاهرة ومجموعة أوسع من مقرري السياسات والممارسين في مجال مكافحة الفساد لاعتماد المشروع الذي أُتيح لاجتماع الخبراء الثاني عشر لتعزيز التعاون الدولي (CAC/COSP/EG.1/2023/3).

20- وفي ورقة الاجتماع المذكورة أعلاه، حللت الأمانة أيضاً المعلومات التي قدمتها الدول الأطراف عن الصلات القائمة بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة، وخصوصاً الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما فيها غسل الأموال، في أوقات منها أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها، وذلك بغرض إعداد تقرير عن هذا الموضوع لتقديمه إلى المؤتمر في دورته العاشرة. وكما هو مبين في ورقة اجتماع المؤتمر، أفادت معظم الدول الأطراف بأنها اتخذت خطوات لتعزيز المعرفة بالصلات القائمة بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة، وخصوصاً الجريمة الاقتصادية وغسل الأموال، ومنها تحليلات الجرائم الاستراتيجية وتقييمات المخاطر. وأفادت الدول بأن تلك التقييمات كشفت عن أنماط هامة للجريمة ووفرت قاعدة أدلة لتطوير أو تعزيز تدابير التصدي الوطنية وتدابير معالجة المخاطر في ثلاثة مجالات رئيسية، وهي: (أ) الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لمكافحة الفساد وأنواع الجريمة الأخرى؛ و(ب) تعزيز القدرات المؤسسية وتدابير التصدي التي تتخذها سلطات إنفاذ القانون والسلطات الوطنية المختصة؛ و(ج) آليات لتعزيز التنسيق المحلي والتعاون الدولي. وفي هذا السياق، أشارت الدول الأطراف أيضاً إلى الدور الهام الذي تؤديه المساعدة التقنية وبناء القدرات في معالجة الصلات القائمة بين الفساد وأشكال الجريمة الأخرى.

### 3- المعلومات والمنتجات المعرفية ذات الصلة بتنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية

21- واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) إعداد وتعميم أدلة إرشادية وكتيبات وأدوات أخرى. وحتى الآن، أُتيح أكثر من 40 منشوراً على الإنترنت يعاد طباعتها وتوزيعها بانتظام. ومنذ اجتماع الخبراء السابق، أصدرت مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار") المشتركة بين المكتب والبنك الدولي منشوراً يركز على أهمية التعاون بين الوكالات والتعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والجرائم الضريبية. ونشر المكتب أيضاً منتجات معرفية إقليمية مصممة خصيصاً ذات صلة بالتعاون الدولي، على النحو المبين في التقرير المرحلي للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات<sup>(1)</sup>.

22- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، حدثت شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد أول أداة معرفية لها، وهي مخطط معلومات العضوية في الشبكة، والذي يوفر معلومات عن عضوية جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 23 شبكة عالمية وإقليمية ذات

(1) ترد معلومات إضافية عن المنتجات المعرفية ذات الصلة بالتعاون الدولي لدعم استرداد الموجودات في مذكرة الأمانة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الولايات المنوطة باجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات، التي أُعدت للاجتماع السابع عشر للفريق العامل (CAC/COSP/WG.2/2023/2).

صلة، وتفاصيل الاتصال بأماناتها. والمخطط متاح على الموقع الشبكي لشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد<sup>(2)</sup>.

23- كما أعدت شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد نسخة أولية من الخلاصة الوافية لممارسات التعاون غير الرسمي في قضايا الفساد العابرة للحدود الوطنية، التي تتضمن مدخلات من 25 سلطة عضواً من 21 بلداً حول الممارسات الجيدة والتحديات السائدة في مجال التعاون غير الرسمي والتي تواجه الممارسين في القضايا الفعلية، وقدمت توصيات من أجل النهوض بكفاءة وفعالية التعاون غير الرسمي. ويجرى حالياً تحديث الخلاصة بتضمينها المزيد من المدخلات والأمثلة المقدمة من السلطات الأعضاء بغرض جعلها منتجاً معرفياً عاماً.

24- وفي أيار/مايو 2023، أطلق المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ أداة جديدة للتعاون الدولي في المسائل الجنائية، وهذه الأداة هي صحائف المعلومات المتعلقة بالأدلة الإلكترونية (Electronic Evidence Fiches). وتلخص تلك الصحائف، المستوحاة من الشبكة القضائية الأوروبية، الإجراءات والاشتراطات الوطنية المتعلقة بالحصول على الأدلة الإلكترونية الموجودة في حيازة مقدمي الخدمات الأجانب بسرعة وعبر سبل قانونية وبصيغة مقبولة للاستخدام في المحاكمة والحفاظ عليها، بوسائل منها المساعدة القانونية المتبادلة والتعاون الدولي غير الرسمي على المسائل الجنائية. وتهدف صحائف المعلومات المتعلقة بالأدلة الإلكترونية إلى توفير معلومات عملية لدعم ممارسي العدالة الجنائية في التعاون عبر الحدود بشأن الأدلة الإلكترونية. وواصل المكتب تنسيق عمل شبكة العدالة في جنوب شرق آسيا، التي تيسّر المساعدة القانونية المتبادلة فيما بين السلطات المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة في تلك المنطقة بغرض تعزيز التعاون في مجال مكافحة الفساد.

25- وخلال عام 2022، وبالتعاون مع الحكومات في المنطقة، أعد المكتب خمسة أدلة إرشادية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وستة أدلة إرشادية بشأن استرداد الموجودات في ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وصربيا وكوسوفو<sup>(3)</sup>. وكان الهدف من تلك الأدلة هو النهوض بقدرات التعاون الدولي لدى تلك الولايات القضائية.

26- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نشر المكتب ورقة مناصرة بعنوان "الجريمة والفساد والمخالفات في انتقالات لاعبي كرة القدم وغيرهم من الرياضيين". وتبحث الورقة مسائل الجريمة والفساد في انتقالات الرياضيين، بما في ذلك على الصعيد الدولي، بهدف دعم الحكومات والمنظمات الرياضية والجهات المعنية الأخرى في جهودها الرامية إلى منع ومكافحة الجريمة والمخالفات المرتبطة بالأنظمة المستخدمة في انتقالات الرياضيين.

27- وعلاوة على ذلك، ومن أجل إتاحة التقرير العالمي للمكتب بشأن الفساد في الرياضة لجمهور أوسع، ترجم المكتب التقرير إلى اللغات الروسية والإسبانية والخميرية والملايوية والتايلاندية والفيتنامية، وهو منشور تاريخي يسلط الضوء على حجم الفساد في الرياضة ومظاهره وتعقيداته. كما تُرجم أيضاً المنشور المعنون "النهج القانونية للتصدي للتلاعب بالمسابقات الرياضية وآليات الإبلاغ في الرياضة: دليل عملي للتطوير والتنفيذ"، الذي أعده المكتب بالتعاون مع اللجنة الأولمبية الدولية، إلى اللغات الخميرية والللاوية والملايوية والتايلاندية والفيتنامية.

(2) يمكن الاطلاع على المخطط من خلال الرابط التالي: <https://globenetwork.unodc.org/globenetwork/en/documents.html>

(3) تفهم إي إشارة إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1244 (1999).

28- وقد أُشنت بوابة الأدوات والموارد المعرفية اللازمة لمكافحة الفساد (بوابة "تراك"<sup>(4)</sup>) في عام 2010 كبوابة لإدارة المعارف تركز على تنفيذ الاتفاقية. وفي عام 2022، جرى توسيع البوابة من خلال إضافة قاعدة بيانات ببيوغرافية تركز حالياً على العديد من الجوانب الخاصة بالفساد والجنس. ويجري حالياً التحضير لتوسيع قاعدة البيانات البيوغرافية لتشمل مجالات مواضيعية أخرى. والبوابة مصممة أيضاً كجهة لإيداع جميع المساهمات المقدمة على أساس طوعي من الدول الأطراف بشأن تنفيذ الاتفاقية والإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد، من قبيل الممارسات الجيدة والتقدم المحرز بشأن استخدام آليات التعاون الدولي بموجب الاتفاقية.

29- ومن العناصر الرئيسية لبوابة "تراك" مكتبها القانونية، التي تضم تشريعات من أكثر من 180 ولاية قضائية في جميع أنحاء العالم. وتمكن هذه التغطية الجغرافية القضائية وأعضاء النيابة العامة ومقرري السياسات والممارسين القانونيين والباحثين وغيرهم من الأطراف المهتمة من الرجوع إلى الأحكام التشريعية في مختلف الولايات القضائية لاستبانة الممارسات الجيدة والتحديات ووضع تشريعات نموذجية. وقد واصل فريقا بوابة تراك وبوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك"<sup>(5)</sup>) العمل معاً لجعل التشريعات المجمعة من خلال آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد متاحة في قاعدة بيانات التشريعات في بوابة "شيرلوك" في إطار نوع الجريمة المعنون "الفساد". وسيتيح هذا الدمج بين بوابتي "تراك" و"شيرلوك" تبادل خبرات المكتب مع جمهور أوسع وتشجيع المزيد من الشمولية.

30- وتحقيقاً لنفس الهدف المتمثل في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور، أُدمجت سلسلة النماذج الجامعية حول مواضيع الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والأسلحة النارية والجرائم الإلكترونية وجرائم الحياة البرية ومكافحة الإرهاب، والتي وضعت في الأساس في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، في بوابة شيرلوك في عام 2022 في إطار برنامج التعليم للجامعات التابع للبوابة. ويمكن العثور على سلسلتين إضافيتين من النماذج الجامعية - واحدة بشأن مكافحة الفساد والأخرى بشأن النزاهة والأخلاق، جرى وضعهما أيضاً في البداية في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة وجرى تحديثهما في عام 2022 - على بوابة المبادرة العالمية للتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد (مبادرة "غريس"). وتهدف جميع نماذج التدريس إلى دعم جهود المعلمين والأكاديميين في المستوى الجامعي فيما يتعلق بنقل المعارف وتعميق فهم القضايا المتعلقة بسيادة القانون.

## باء - بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلب

### 1- السلطات المركزية

31- حث المؤتمر، في قراره 1/7، الدول الأطراف على كفالة تحديث المعلومات المقدمة عن سلطاتها المركزية والمختصة وفقاً للفقرة 13 من المادة 46 من الاتفاقية، من أجل تعزيز الحوار بشأن المساعدة القانونية المتبادلة.

32- وتماشياً مع توصية اجتماع الخبراء، واصلت الأمانة تحديث الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة (الرابط الشبكي: <https://sherloc.unodc.org/cld/v3/sherloc/cna/index.jsp>).

33- وحتى حزيران/يونيه 2023، كان الدليل يتضمن معلومات عما يلي:

(أ) 190 سلطة معنية بالمنع من 122 دولة طرفاً؛

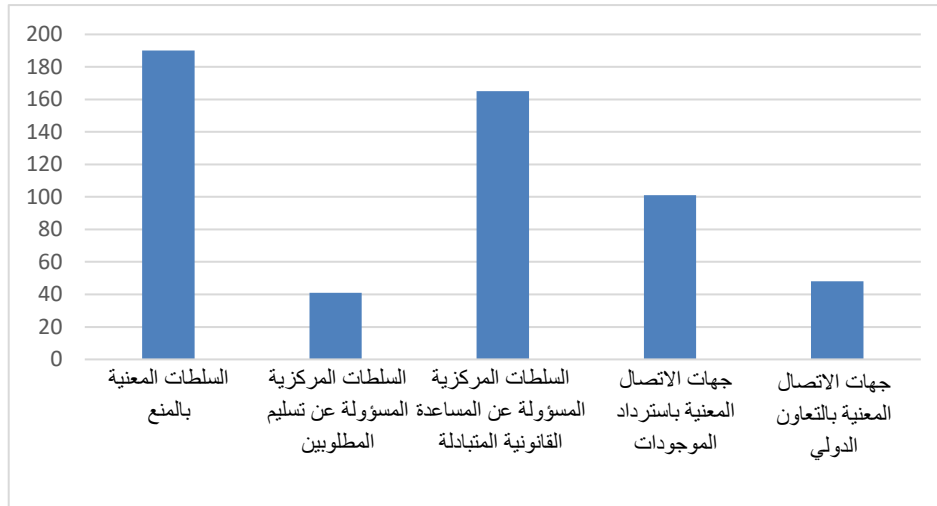
(4) متاحة عبر الرابط التالي: <https://track.unodc.org/>.

(5) بوابة "شيرلوك" هي بوابة أخرى لإدارة المعارف يتعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتيسير نشر المعلومات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة، والإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب.

- (ب) 41 سلطة مركزية مسؤولة عن تسليم المطلوبين من 37 دولة طرفاً؛  
 (ج) 165 سلطة مركزية مسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة من 133 دولة طرفاً؛  
 (د) 101 جهة اتصال معنية باسترداد الموجودات من 88 دولة طرفاً؛  
 (هـ) 48 جهة اتصال معنية بالتعاون الدولي في استخدام الإجراءات المدنية والإدارية من 38 دولة طرفاً.

الشكل الأول

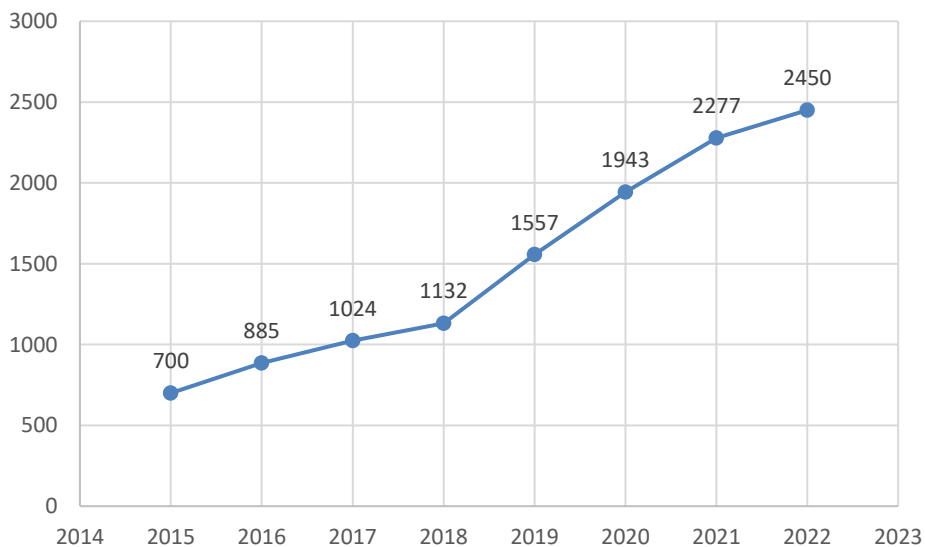
عدد السلطات الوطنية المختصة المعنية حسب النوع



34- ولكي تستفيد الدول الأطراف من وجود مصدر واحد للحصول على المعلومات بشأن السلطات المختصة في إطار جميع المعاهدات ذات الصلة بالمكتب، أدمج الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة المعنية بموجب الاتفاقية مع دليل السلطات الوطنية المختصة في بوابة "شيرلوك" في تموز/يوليه 2019. ويشهد عدد المستخدمين الذين يدخلون على الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة زيادة مطردة منذ عام 2015.

الشكل الثاني

عدد المستخدمين الذين يدخلون على الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة





## 2- تشغيل شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد

35- في حزيران/يونيه 2021، أنشئت شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (الشبكة) تحت رعاية المكتب بغرض تيسير التعاون غير الرسمي ومعالجة غياب شبكة عالمية حقيقية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد. وفي الإعلان السياسي الذي اعتُمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، شُجعت الدول على المشاركة في الشبكة والاستفادة منها على أفضل وجه، حسب الاقتضاء.

36- وقد نمت شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد بسرعة منذ إطلاقها. وحتى حزيران/يونيه 2023، باتت الشبكة تضم 154 سلطة من 87 دولة طرفاً في الاتفاقية وثلاثة مراقبين.

37- ولا تزال الشبكة تعمل على استكمال ما تقوم به الشبكات القائمة من عمل وضمن الدعم المتبادل وتضافر الجهود في هذا الصدد وفقاً للدعوة الواردة في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد. وفي هذا السياق، عُقد الاجتماع العام الثالث للشبكة في مدريد يومي 16 و17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وحضر الاجتماع 183 مشاركاً من 84 سلطة عضواً من 71 بلداً وأربع منظمات دولية. وخلال الاجتماع العام الثالث للشبكة، أنجز ما يلي:

(أ) تيسير عقد 47 اجتماعاً ثنائياً للممارسين العاملين في مجال إنفاذ القانون المعني بمكافحة الفساد لتبادل المعلومات بصورة مباشرة، بما يتضمن تبادل معلومات عن قضايا معينة؛

(ب) اعتماد خطة العمل الاستراتيجية لعام 2023 التي تركز على الأهداف الرئيسية الثلاثة للشبكة، وهي: تيسير التعاون غير الرسمي، وإنشاء قنوات اتصال آمنة، وتنمية المعارف والقدرات؛

(ج) اعتماد المبادئ التوجيهية بشأن تبادل المعلومات بين أعضاء الشبكة؛

(د) اعتماد صفة مراقب لهجتين، وهما: وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) ومنتدى وحدات الاستخبارات المالية للدول الأعضاء في فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا؛

(هـ) مناقشة آلية إشراك سلطات وطنية معينة أخرى بخلاف السلطات الأعضاء الثلاثة وفقاً للفقرة

7 (هـ) من ميثاق شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد.

38- ومن المزمع أن يعقد الاجتماع العام الرابع للشبكة في فيينا في الفترة من 11 إلى 13 تموز/يوليه 2023. ومن المنتظر أن يناقش الاجتماع المسائل التنظيمية، ويستضيف مناقشات مواضيعية بشأن تبادل المعلومات بين السلطات الأعضاء في الشبكة واستخدام التكنولوجيا والابتكار لمكافحة الفساد، ويتيح لأعضاء الشبكة ومراقبيها وغيرهم من المشاركين فرصة للمشاركة في مناقشات رسمية وغير رسمية ثنائية ومتعددة الأطراف حول المسائل التشغيلية والاستراتيجية، بما في ذلك منتدى مشترك بين شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد ومبادرة ستار، مخصص لمولدوفا من أجل تنظيم مناقشات حول القضايا الجارية.

39- وطُرح تطبيق "ثرثيما غلوب"، وهو إصدار مخصص من تطبيق "ثرثيما وورك" - الذي يُعد واحداً من حلول التواصل المؤسسي الآمنة - في عام 2022 حصرياً للممارسين العاملين في الشبكة مجاناً. وتُمنح إمكانية الوصول إلى تطبيق "ثرثيما غلوب" للممثلين المعيّنين لأعضاء الشبكة. وحتى أيار/مايو 2023، كان عدد وثائق التفويض التي جرى تفعيلها 115 وثيقة ونحو 30 مستخدماً نشطاً.

40- وأنشئت ثلاثة أفرقة عاملة مواضيعية في نهاية عام 2022 من أجل دعم عمل اللجنة التوجيهية والهيئة العامة للشبكة. وترتكز تلك الأفرقة العاملة المواضيعية على العمليات والمركز المتكامل وتنمية المعارف

والقدرات. ونُظمت الاجتماعات الأولى للأفرقة العاملة المواضيعية في 7 و8 و9 شباط/فبراير 2023، بينما نُظمت الاجتماعات الثانية في 16 أيار/مايو 2023.

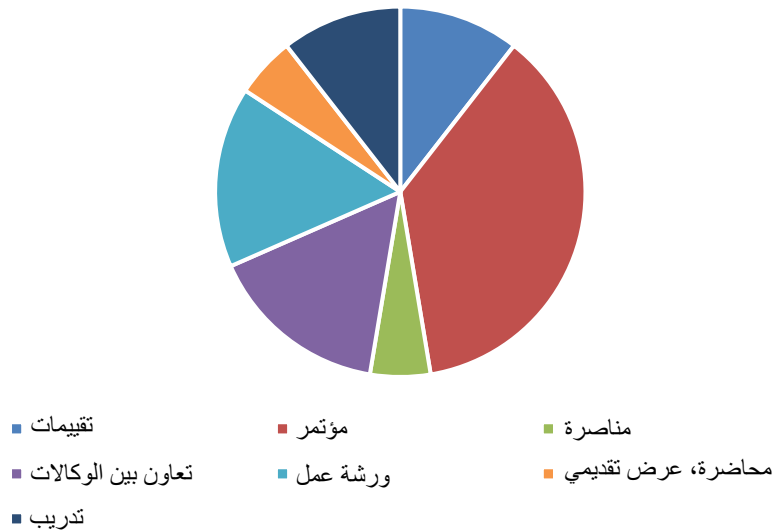
41- وشُجعت سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد على الانضمام إلى شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد استجابة للدعوة الواردة في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب إقامة الهياكل الأساسية والموارد للشبكة استناداً إلى توجيهات ومخرجات الأفرقة العاملة المواضيعية الثلاثة.

## جيم- استبانة احتياجات الدول في مجال بناء القدرات، والمساعدة التقنية والأنشطة الأخرى المتصلة بالتعاون الدولي

42- واصل المكتب تقديم خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المطلوبة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، كما واصل المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول الأطراف. ويوضح الرسم البياني أدناه عدد الأنشطة التي نظمها المكتب أو التي شارك فيها في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2023.

الشكل الثالث

### الأنشطة المتصلة بالتعاون الدولي المنفذة حسب النوع

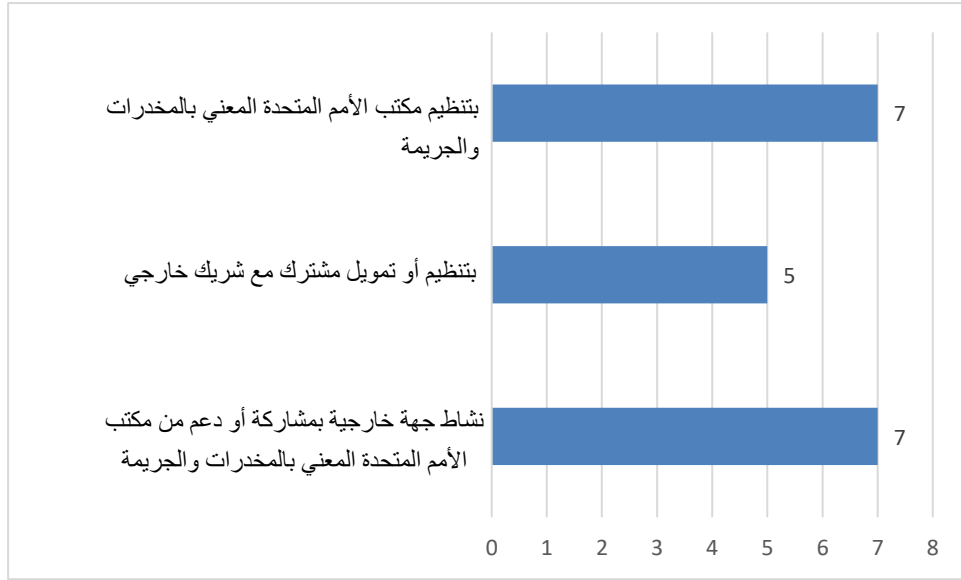


43- وقد شهد المكتب نمواً مطرداً في الطلب على المساعدة التقنية على الصعيد القطري بشأن التعاون الدولي. واضطلع مركز مكافحة الفساد التابع للمكتب في المكسيك والمستشارون القطريون المعنيون بمكافحة الفساد التابعون له بدور مهم في تقديم المساعدات ومشورة الخبراء السريعة عند الطلب. وقد أثمر هذا العمل الاستشاري عن تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة.

44- وتشتمل الرسومات البيانية الخاصة بالأنشطة المتصلة بالتعاون الدولي التي ينفذها المكتب والمدرجة في هذا التقرير على معلومات عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2023، وسيجري تحديثها في الإصدارات المقبلة من هذا التقرير. ويوضح الرسم البياني أدناه مختلف الأنشطة المتصلة بالتعاون الدولي التي شارك فيها المكتب خلال ذلك الإطار الزمني، مع توزيع تلك الأنشطة حسب مستوى المسؤولية عنها.

## الشكل الرابع

## الأنشطة المنظمة حسب المسؤولية عنها



45- وعلاوة على ذلك، وبهدف تعزيز التعاون الإقليمي، عمل المكتب على دعم الدول في إنشاء منصات إقليمية لمكافحة الفساد من أجل تسريع تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتتضمن هذه المنصات بلداناً من نفس المنطقة لاستبانة أفضل الممارسات الإقليمية المشتركة لمكافحة الفساد والتحديات والأولويات وتعتبر معظم هذه المنصات أن التعاون الدولي من المجالات ذات الأولوية التي يلزم تقديم المساعدة فيها بغية تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

46- وفي هذا الصدد، دعم مركز المكسيك الفريق العامل المتخصص في مكافحة الفساد عبر الوطني التابع لمنظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في وضع دليل لتبادل المعلومات بين تلك الأجهزة، وصدر الدليل في 9 شباط/فبراير 2022. كما نظم المكتب حلقتي عمل تدريبيتين إقليميتين في الأرجنتين بشأن التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها، مما يسر التعاون الدولي بين السلطات المشاركة من الأرجنتين وشيلي وكولومبيا وباراغواي.

47- وفي إطار خريطة الطريق الإقليمية لمكافحة الفساد وتدفعات التمويل غير المشروع من أجل تسريع تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذلك المنصة الإقليمية لدول غرب البلقان التي أنشئت في عام 2021، يسر المكتب التعاون الدولي في مجالي منع الفساد وإنفاذ القانون، مما ساهم في تعزيز تدابير العدالة الجنائية للتصدي للفساد والجرائم الاقتصادية من خلال إنشاء شبكة إقليمية لأعضاء النيابة العامة المتخصصين ووحدات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية في الولايات القضائية لدول غرب البلقان. وفي عام 2022، نظم المكتب 11 اجتماعاً إقليمياً بهدف تعزيز وتيسير التعاون الدولي في مجالات استرداد الموجودات، والتحقيق في قضايا مكافحة الفساد، والتعاون الدولي في مجال الاشتراء العمومي والكشف عن الموجودات. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار خريطة الطريق المذكورة، يجري حالياً إنشاء المكون الإقليمي لشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد لمنطقة جنوب شرق أوروبا.

48- وعلاوة على ذلك، أطلقت المنصة الإقليمية لتسريع تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (بما يشمل بوركينا فاسو وتشاد وكوت ديفوار وموريتانيا والنيجر والسنغال) في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وأدرج تعزيز التعاون الإقليمي والدولي ضمن الإجراءات المنصوص عليها في خريطة طريق المنصة.

- 49- ويمثل التعاون الدولي واحداً من المجالات ذات الأولوية أيضاً بالنسبة للمنصة الإقليمية لأمريكا الوسطى، التي تشمل كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وبنما، والتي أطلقت في نيسان/أبريل 2023. وتتضمن أهداف خريطة طريق المنصة تعزيز التعاون القضائي الدولي لتحقيق نتائج فعالة في التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها.
- 50- وإضافة إلى ما سبق، نفذ المكتب أيضاً عدداً من الأنشطة لاستبانة الدول والمؤسسات المستهدفة والمساهمة في وضع خط الأساس لمنصة دول منطقة البحر الكاريبي.
- 51- وواصل المكتب أيضاً تنظيم عدة حلقات عمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ومساعدة الدول الأطراف على إقامة تعاون مباشر وأكثر فعالية في مجال إنفاذ القانون على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. وفيما يتعلق بمجال الرياضة، نظم المكتب ثلاث حلقات عمل حول موضوع حماية الرياضة من الفساد. فعقدت حلقة العمل الأولى في ماليزيا يومي 15 و16 أيار/مايو 2023، وركزت على رابطة أمم جنوب شرق آسيا. بينما نُظمت حلقتي العمل الأخريين في فيينا في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2023، وركزت الأولى منهما على جنوب آسيا في حين ركزت الأخرى على اتحاد رياضة الرغبي.
- 52- وإضافة إلى عمل المكتب الإقليمي ودون الإقليمي، قدم المكتب دعماً على الصعيد القطري إلى دول أطراف بشأن المسائل المتعلقة بالتعاون الدولي. وفي هذا الصدد، دُعي المكتب إلى المساهمة في حلقة عمل وطنية للجهات المعنية الصومالية بشأن بناء آليات إجرائية محكمة للمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين في 8 شباط/فبراير 2023 في نيروبي.
- 53- وأجرى المكتب أنشطة متابعة منتظمة فيما يتعلق بآلية استعراض التنفيذ، ومن هذه الأنشطة تدريب نُظم في مملكة البحرين بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ركز خلاله تركيزاً خاصاً على متابعة التوصيات التي تلقتها البحرين خلال دورتي استعراضها الأولى والثانية.
- 54- وفي إطار شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، نظم المكتب جلستين معرفيتين عبر الإنترنت في عام 2022 حول "تقنيات واستراتيجيات التدقيق الجنائي والتحليلات الجنائية في الكشف عن الفساد في مشاريع الاستثمار الدولية" و"استخدام بوابة تراك والأدوات والموارد المعرفية الأخرى لمكافحة الفساد التابعة للمكتب"، حضرهما 230 من الممارسين العاملين في مجال مكافحة الفساد جنباً إلى جنب مع شبكة الممارسين العاملين في مجال مكافحة الفساد على طول الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، بثلاث لغات مختلفة.
- 55- وعلاوة على ذلك، نظم المكتب في عام 2023، من خلال شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، جلستين معرفيتين عبر الإنترنت بشأن "العملات المشفرة: تغييرات جذرية في مجال مكافحة الفساد على الصعيد العالمي". وركزت إحدى الجلستين على تبيد الخرافات المتعلقة بالموجودات الرقمية وأوضحت فائدة العملات المشفرة في تمكين جهود التتبع ودعم إنفاذ القانون. وركزت الجلسة الأخرى على دراسات الحالة، وسعت إلى توجيه المشاركين بشأن آلية التعامل مع القضايا التي تنطوي على العملات المشفرة. وحضر الجلستين ما مجموعه 538 من الممارسين العاملين في مجال مكافحة الفساد.
- 56- وشارك المكتب في اجتماعات ومؤتمرات بشأن التعاون الدولي، منها اجتماعات الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة البريكس المكونة من البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا، وفريق الخبراء العامل المعني بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية التابع لمندى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وفي سياق الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، أطلع المكتب الفريق على الجوانب المختلفة للتعاون الدولي، بما يشمل التعاون في مجال إنفاذ القانون وتبادل المعلومات والمساعدة القانونية المتبادلة واسترداد الموجودات. وإضافة إلى ذلك، دعم المكتب الرئاسة الهندية لمجموعة العشرين في إعداد المخرجات الخاصة بالتعاون في مجال إنفاذ القانون واسترداد

الموجودات. وتعاون المكتب في هذا السياق تعاوناً وثيقاً مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما شارك المكتب في مؤتمرات واجتماعات إقليمية وعالمية نظمها اليوروبول والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنوساي) وخليّة نوربرت زونغو للصحافة الاستقصائية في غرب أفريقيا والرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، واصل المكتب تنسيق عمل شبكة العدالة في جنوب شرق آسيا، التي تيسّر المساعدة القانونية المتبادلة فيما بين السلطات المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة في تلك المنطقة بغرض تعزيز التعاون في مجال الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد.

57- وعلاوة على ذلك، واصل المكتب تقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق باسترداد الموجودات، التي كثيراً ما تتداخل مع الاحتياجات التقنية المتعلقة بالتعاون الدولي استناداً إلى الاتفاقية. ويرد في التقرير المرحلي بشأن تنفيذ الولايات المنوطة بالفريق العامل المعني باسترداد الموجودات (CAC/COSP/WG.2/2023/2) بياناً مفصلاً بأنشطة المساعدة التقنية المذكورة، بما فيها الأنشطة المنفذة من خلال مبادرة "ستار".

58- وستواصل الأمانة توسيع نطاق عملها التحليلي فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه التعاون الدولي استناداً إلى الاتفاقية، فضلاً عن توفير وتنسيق العديد من أنشطة المساعدة التقنية في هذا المجال.

### ثالثاً- متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد

59- في إطار متابعة الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي، المعقودة في نيويورك من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021، واستناداً إلى قرار المؤتمر 2/9، أنشأ المكتب على بوابة تراك جهة لإيداع المساهمات المقدمة على أساس طوعي من الدول الأطراف بشأن تنفيذ الاتفاقية والإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية، من قبيل المساهمات بشأن الممارسات الجيدة والتقدم المحرز بشأن استخدام آليات التعاون الدولي بموجب الاتفاقية.

60- وعقب المداولات التي جرت خلال الدورة الثالثة عشرة المسانفة الثانية لفريق استعراض التنفيذ، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، اقترحت الأمانة خطة عمل متعددة السنوات للفترة من 2024 إلى 2026 للهيئات الفرعية للمؤتمر لمتابعة إنجازات الإعلان السياسي. وتسنّد خطة العمل، التي جرت الموافقة عليها من خلال إجراء الموافقة الصامتة في 9 حزيران/يونيه 2023، مهمة متابعة الجزء من الإعلان السياسي المتعلق بالتعاون الدولي إلى اجتماع الخبراء بموجب بنود جدول أعماله العادية. وإضافة إلى ذلك، وفي إطار بنود جدول الأعمال المخصصة لمتابعة الدورة الاستثنائية، يُطلب إلى اجتماع الخبراء في اجتماعاته المقبلة أن يتناول تدابير مكافحة غسل الأموال (2023)؛ والتدفقات المالية غير المشروعة، والتحديات، والعقبات، والحوافز في التعاون الدولي؛ والاتصال والتعاون الفعالين؛ وتبادل المعلومات، والنهج المشتركة بين الوكالات، والتعاون في مجال إنفاذ القانون، واستخدام الشبكات (2024)؛ والحرمان من الملاذ الآمن؛ ومنع الفساد في سياسات الهجرة/الأعمال التجارية/الاستثمار وبرامج حماية اللاجئين (2025). وبالنظر إلى التداخل بين المواضيع والاجتماعات المشتركة مع فريق استعراض التنفيذ والفريق العامل المعني باسترداد الموجودات، يمكن لعدة هيئات فرعية النظر معاً في بعض هذه البنود.

### رابعاً- الإبلاغ والمتابعة

61- سوف تواصل الأمانة جمع معلومات إضافية من الدول الأطراف عملاً بالولايات المسندة إليها في قرارات المؤتمر 2/8 و6/8 و1/9 وتوصيات اجتماع الخبراء.

- 62- ولعل اجتماع الخبراء الثاني عشر يود تقديم مزيد من التوجيه إلى الأمانة بشأن المسائل التي قد تستحق مواصلة النظر فيها في اجتماعاته المقبلة، بالإضافة إلى متابعة مختلف الالتزامات المتعلقة بالتعاون الدولي المتعهد بها في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد.
- 63- وفي سياق اجتماع الخبراء، يمكن إيلاء اهتمام أيضاً إلى ضرورة تخصيص قدر كاف من الموارد لتدريب السلطات المختصة المعنية بالتعاون الدولي وبناء قدراتها، بما في ذلك من قبل الجهات المانحة ومقدمو المساعدة التقنية، من أجل تعزيز فاعلية التعاون الدولي.
- 64- ويمكن الإشارة تحديداً إلى المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف للنهوض بجهود منع الفساد واستئبانتته والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها.
- 65- ولعل اجتماع الخبراء يود أيضاً دعوة الدول الأطراف إلى تشجيع سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد لديها على الانضمام إلى الشبكة والمشاركة فيها بفعالية والاستفادة منها على أفضل وجه، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.
- 66- وأخيراً، لعل اجتماع الخبراء يود أن ينظر في الحاجة إلى أن تتخذ الأمانة إجراءات إضافية لكفالة تنفيذ الولايات ذات الصلة.